سيطرتها على فلسطين، وانتقدت، فيه، القيادة القومية التقليدية التي وقفت، اثناء نقاشات الامم المتحدة، موقفا غامضا من الحل الديمقراطي. وقد أشارت العصبة، في بيانها المذكور، الى ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق الدولية والتعاون معها لكشف الحقائق التي تسعى الامبريالية والصهيونية الى حجبها، ودعت الى الرجوع الى الشعب وعقد مؤتمر وطني يتبنى سياسة شعبية ديمقراطية قادرة على إنقاذ فلسطين من خطر التقسيم ومن مكائد الامبريالية والصهيونية[٥٧].

غير أن «الهيئة العربية العليا»، التي كانت قد تعاونت في السابق مع اللجنة الانجلو-اميركية وشاركت في الجولة الثانية من مباحثات لندن، رفضت التعاون مع الامم المتحدة، وقررت مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، كما فرضت هذه المقاطعة على جميع الاحزاب والقوى الوطنية في فلسطين.

وقد استجابت عصبة التحرر الوطني، حفاظا منها على وحدة الصف الوطني العربي، الى قرار المقاطعة، وامتنعت عن مقابلة لجنة التحقيق الدولية التي وصلت الى البلاد في شهر حزيران ١٩٤٧. وفي الوقت ذاته، وجهت قيادة العصبة مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة، اعربت فيها عن معارضتها لمشروع تقسيم فلسطين، وأشارت الى أن تطبيق هذا المشروع سيؤدي الى القضاء على جميع امكانات التفاهم بين العرب واليهود، وأن الدولة اليهودية، في حال قيامها، ستتحول الى قاعدة ثابتة للامبريالية في منطقة الشرق الاوسط. كما اعادت العصبة الى الاذهان، في مذكرتها، الحل الذي كانت قد اقترحته، والذي يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسحب الجيوش الاجنبية منها وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة تضمن حقوقا متساوية لجميع سكانها من العرب واليهود[٥٨].

وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الدولية من اعمالها، سعت الامبريالية البريطانية، بالتعاون مع القيادة الصهيونية، إلى تسعير حدة الاحتراب بين العرب واليهود، في محاولة منها لسد الطريق امام الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية.

وقد حذرت العصبة «الهيئة العربية العليا» والاوساط الوطنية العربية في فلسطين من مغبة الانقياد وراء المناورة الامبريالية الجديدة الهادفة الى فرض مشروع التقسيم، بحجة استحالة التعايش بين العرب واليهود، ودعت الجماهير الشعبية الى التصدي للمناورة الامبريالية الجديدة من خلال تأليف لجان شعبية في الاحياء لمنع امتداد الاضطرابات والنزاعات الدموية، التي كانت قد اندلعت، في ارائل شهر آب، بين العرب واليهود في يافا وتل-ابيب، الى بقية المدن الفلسطينية[٥٩].

كما استنكرت العصبة، في تلك الفترة، لجوء بعض القيادات القومية التقليدية العربية الى اسلوب الارهاب الفردي بهدف تصفية معارضيها، حيث جرت، انذاك، عدة اعتداءات على المتاجر العربية في القدس بحجة خرق «أوامره المقاطعة، وألقيت القنابل على منازل بعض الزعماء القوميين، كما جرى اغتيال النقابي سامي طه، سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا.